FEP CAPITAL
www.fep-capital.com

البورصة
The Markets Pulse نبض الأسواق
يومية . إقتصادية . شاملة

جريدة البورصة
سيد الدين للتوزيعات الجزئية
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
ش مكرم عبيد
(النسخة: 90)

الخميس 7 مارس 2019 - 30 جمادى الآخرة 1440 | السعر: 5 جنيهات | www.alborsanews.com | 16 صفحة | Issue 2024 | Thursday 7 Mar. 2019

تعديلات على قانون الاستثمار ودراسة مد الحوافز الضريبية 3 سنوات أخرى

» المقترح الحكومى يمد الحوافز لتوسعات المشروعات القائمة » «مدبولى»: القرار يستهدف تشجيع الشركات على ضخ استثمارات جديدة

كتب- مصطفى فهمى وأحمد فرحات:

وافق مجلس الوزراء، على مشروع قانون المقدم لتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر عام 2017 لمنح توسعات المشروعات الاستثمارية القائمة فرصة التمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها فى القانون.

وقال بيان صادر عن المجلس أمس الأربعاء، إن التعديل يقضى بتمتع توسعات الشركات القائمة بالحوافز المنصوص عليها فى المادتين 11 و13 طبقاً للقواعد والشروط التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء.

وتضمنت التعديلات وضع سقف لرسوم التوثيق التى تدفعها الشركات، يعادل ربع فى المائة من قيمة رأس المال المدفوع وبحد أقصى عشرة آلاف، بعد تكرار الشكاوى من ارتفاع رسوم التوثيق فى الوضع الحالى.

وقال مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، إن هذا التعديل سيسهم فى زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتوسع الشركات فى استثماراتها، وضخ استثمارات جديدة.

وأضاف مدبولى أن الحكومة تعمل حالياً على تشجيع وتحفيز المستثمرين لضخ استثمارات جديدة، وحل جميع المشكلات، بما يُسهم فى إيصال رسائل إيجابية عن مناخ الاستثمار فى مصر.

وقالت سحر نصر، وزيرة الاستثمار «الضرورة تستدعى تطوير بعض أحكام قانون الاستثمار الحالي، فى ظل التطورات الاقتصادية».

وأشارت الوزيرة إلى أن مد الحوافز لتوسعات الشركات القائمة جاء لتشجيع تلك الشركات على التوسع فى مشروعاتها الاستثمارية، بفتح خطوط إنتاج جديدة والاستفادة من الحوافز الخاصة والإضافية المنصوص عليها فى قانون الاستثمار.

ويمنح قانون الاستثمار حوافز استثمارية تتراوح بين 30 و50% من التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة، خصماً من صافى الارباح الخاضعة للضريبة، لكنه اشترط للتمتع بالحوافز تأسيس شركة أو منشأة جديدة.

على صعيد متصل تدرس وزارتا الاستثمار والمالية مد العمل بالحوافز الضريبية فى القانون لثلاث سنوات أخرى، ومن المقرر أن *تنتهى تلك الحوافز العام المقبل، ويتيح القانون* مد تلك الحوافز لمرة واحدة بقرار من رئيس الوزراء.

وأشار إعلان الحكومة بالموافقة على تعديل القانون بما يمنح التوسعات الجديدة للشركات القائمة نفس حوافز الشركات الجديدة، ردود أفعال متباينة بين أعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب ومنظمات الأعمال.

مصطفى مدبولى

سحر نصر

محمد سعدالدين

» «اتحاد المستثمرين» يرحب.. وانقسام فى مجلس النواب حول التعديلات

واعترض عمرو الجوهرى، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب على التعديلات التى وافقت عليها الحكومة، وقال «سبق أن تم مناقشة الأمر مع الحكومة عند مراجعة القانون واعترضنا وبالتالى خرج القانون بصورته الحالية».

وأضاف الجوهرى: «لا مبرر لمنح توسعات شركات قائمة حوافز جديدة خاصة أن شركاتها تمتعت بحوافز مماثلة فى وقت سابق.. أعلم أن الحكومة فى حاجة لجذب استثمارات جديدة، لكن الأمر بهذا الصورة مجحف للدولة ويضيع عليها حصيلة ضريبية هى فى حاجة اليها وتعتبرها موردها الرئيسى».

وأشار الى أن التعديل قد يدفع الشركات القائمة الى تعطيل خطوط انتاجها القائمة وتنفيذ توسعات جديدة تضمن تمتعها بالحوافز، وهذا الأمر غير عادل.

وقال أشرف العربى وكيل اللجنة الاقتصادية بالمجلس، إن اللجنة الاقتصادية انقسمت وقت صياغة القانون ما بين مؤيد ومعارض لتطبيق الحوافز على الشركات القائمة لكن فى النهاية تم الأخذ برأى الأغلبية التى ارتأت اقتصار الحوافز على الشركات الجديدة، وجاء هذا الرأى متوافق مع اتجاه وزارة المالية.

ورحب محمد سعد الدين، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، بالتعديل، وقال إن منظمات الأعمال طالما طالبت بالأمر لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأضاف سعد الدين أن توسعات الشركات القائمة تمد استثمارات جديدة ومنحها حوافز يشجع الشركات على مواصلة التوسع.

وذكر أن الأمر سيعود على الدولة بالنفع ويوفر البنية التحتية من أراض ومرافق، إذ سيدفع الشركات القائمة للتوسع رأسيا أو أفقيًا بدلاً من تأسيس شركات جديدة وشراء أراضى

Notes :